حادث المسجد الأقصى في يوليو 2017: تأكيد لسياسة الردع

عبد الله معروف عمر *

ملخص: خاضت منطقة الشرق الأوسط برمتها فترة من الاضطرابات والتحولات على مدار أسبوعين في منتصف يوليو/ تمّوز 2017. إنّ الحدث، الذي يطلق عليه الآن: (انتفاضة باب الأسباط)، لم يجر في قلب القدس فحسب، إحدى أهم المدن في العالم؛ بل في قلب المسجد الأقصى، الذي يعدّ من أكثر المناطق سخونة وحساسية على وجه الكرة الأرضية؛ لذا يمكن اعتبار هذين الأسبوعين معلمًا بارزًا في الصراع الدائر في الأراضي المقدسة.

* جامعة اسطنبول 29 مايو، تركيا

Al-Aqsa Mosque's incident in July 2017: Affirming the Policy of Deterrence

ABDALLAH MAROUF OMAR*

ABSTRACT The whole Middle-East region passed through an upheaval and transformation for two weeks in the middle of July 2017. The event. now called: "The uprising of al-Asbat Gate". not only took place in the heart of Jerusalem. one of the most important cities in the world. but also in the heart of al-Aqsa Mosque. one of the most heated and sensitive spots on earth. Those two weeks could be indeed considered as a milestone in the ongoing clash in the Holy Land.

* İstanbul 29 Mayıs University, Turkey

رؤية تركية
2017 - (6/3)
108 - 95

خلفية الأحداث

عشية الغزو البريطاني لفلسطين عام 1917، أُثيرت قضية الأماكن المقدسة في القدس، ولاسيّما المسجد الأقصى. وكانت هذه المرة الأولى التي تسيطر فيها سلطة غير إسلامية على مدينة القدس والأماكن المقدسة فيها منذ نهاية الحروب الصليبية. وتزامن هذا أيضًا مع وعد بلفور الذي وعد اليهود بتأسيس دولة يهودية على أرض فلسطين ذات الأغلبية المسلمة. إنّ حساسية المسجد الأقصى بالنسبة للمسلمين شكلت تحدّيًا كبيرًا في وجه السلطات البريطانية. ولعل هذا كان السبب وراء عدم معارضة بريطانيا تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عام 1921 .[1]

ومع ذلك، أظهرت الأحداث اللاحقة التي وقعت في القدس، أن القدس، وبخاصة المسجد الأقصى، قابلة للاشتعال في أي وقت، ففي أبريل عام 1920، اندلعت أول انتفاضة فلسطينية ضد الانتداب البريطاني؛ بسبب المضايقات اليهودية للمسلمين الذين كانوا يحتفلون بالمهرجان الإسلامي المعروف باسم (موسم النبي موسى)[2] . ثم كانت انتفاضة عام 1929 من أكبر الانتفاضات الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني، وهي المعروفة باسم ثورة البراق. وقد اندلعت هذه الانتفاضة بسبب محاولة اليهود تغيير الوضع الراهن لحائط البراق (الذي يُشَار إليه بالجدار الغربي أو حائط المبكى في الكتابات الغربية). شهدت هذه الانتفاضة أعمال شغب في جميع أنحاء فلسطين، ووقوع مئات الضحايا من الجانبين. وانتهت عندما شكلت عصبة الأمم في عام 1930 لجنة خاصة، لدراسة دعاوى الجانبين: المسلمين واليهود. بعد ذلك، أصدرت اللجنة تقريرها في عام 1931، مؤكدة أن حق ملكية الجدار الغربي تعود للمسلمين وحدهم[3].

أدّت أعمال الشغب ووقوع أعداد كبيرة من الضحايا خلال ثورة البراق إلى بزوغ حاجز نفسي بين بريطانيا ومن خلفها حلفاؤها الصهاينة والمسجد الأقصى. ونشأت معادلة الردع التي يمكن تلخيصها في حقيقة مهمّة جدًّا؛ وهي أن الوضع المقلق في المسجد الأقصى يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة جدًّا. سيطرت هذه السياسة على العلاقة بين الدولة اليهودية المستقبلية والقدس حتى قبل قيامها، إلا أن حرب عام 1948 أدت إلى تقسيم فلسطين: إلى دولة يهودية جديدة (إسرائيل)، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية، والضفة الغربية تحت الحكم الأردني. وهكذا، أصبحت الضفة الغربية، إضافة إلى الجانب الشرقي للقدس، ومن ذلك البلدة القديمة والأماكن المقدسة- جزءًا من المملكة الأردنية الهاشمية الحديثة التأسيس في عام 1950 . وهذا يعني، أن السيادة على الأماكن المقدسة في القدس، انتقلت إلى الأردن، وأصبحت المملكة الأردنية الهاشمية صاحبة السيادة الوحيدة على المسجد الأقصى. وشُكِّلت إدارة خاصة، لإدارة المسجد الأقصى، في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية.

وفي 7 يونيو/ حزيران 1967؛ أي في اليوم الثالث من حرب الأيام الستة، اقتحمت القوات الإسرائيلية البلدة القديمة في القدس والمسجد الأقصى، وأغلقت المسجد لعدة أيام، كما استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مفاتيح أبواب المسجد. وقد حاولت إسرائيل فرض سيادتها على المسجد، بتوجيه الأوامر إلى إدارة المسجد الأقصى بالامتثال لوزارة الأديان الإسرائيلية، لكن بالرغم من كل هذه الإجراءات التعسفية، رفض العلماء المسلمون الاعتراف بالسلطة الجديدة، وأصروا على أن وضع المسجد سيظل كما هو دون تغيير، وأن الاحتلال غير شرعي. وقد تجمع العديد من العلماء في القدس في يوليو 1967، وأعلنوا تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى لتمثيل المسلمين في القدس، وأدى هذا إلى عودة مفاتيح أبواب المسجد الأقصى، ما عدا باب المغاربة (الذي لا يزال تحت السيطرة الإسرائيلية)4. ويبدو أن التجارب السابقة خلال الانتداب البريطاني أدّت دورًا مهمًّا في قرار الحكومة الإسرائيلية برد إدارة المسجد للسلطات الإسلامية. ولا جدل أن المجلس الإسلامي الأعلى أدّى منذ ذلك الحين دورًا مهمًّا في الحفاظ على السيادة الإسلامية على المسجد، وتسليمه إلى سلطات الأوقاف الأردنية.

وثمة سبب آخر لعودة إدارة المسجد الأقصى إلى الأردن؛ وهو أن احتلال (إسرائيل) للقدس الشرقية لم يعترف به المجتمع الدولي. ونتيجة للضغط الدولي، اعتمدت إسرائيل قانون (حماية الأماكن المقدسة) في عام 1967، على أمل أن "تهدِّئ من مخاوف المجتمع الدولي"[5].

كما أُكِّد دور الأردن في إدارة الأماكن المقدسة في القدس في معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، التي وُقِّعت في عام 1994؛ إذ تتناول المادة التاسعة من معاهدة السلام "الأماكن

إنّ حساسية المسجد الأقصى بالنسبة للمسلمين شكلت تحدّيًا كبيرًا في وجه السلطات البريطانية. ولعل هذا كان السبب وراء عدم معارضة بريطانيا تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عام 1921

ذات الأهمية التاريخية والدينية والعلاقات بين الأديان"، ووفقًا لهذه المادة، فإنّ إسرائيل "تحترم الدور الخاص الحالي للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس"[6]، ويشير هذا الجزء من المعاهدة إلى استمرار الحفاظ على الوضع الراهن في المسجد الأقصى.

نزاع على ماهية الأقصى!

كانت لدى إسرائيل ترجمات مختلفة للقسم المتعلق بالأماكن ذات الأهمية الدينية في معاهدة السلام مع الأردن. يشير هذا الجزء إلى (الأضرحة) الإسلامية المقدسة، لا إلى (الأماكن) المقدسة. وقد فسرت إسرائيل هذه المادة على أنها إشارة إلى أضرحة محددة داخل مجمع المسجد الأقصى؛ وتحديدًا المبنيان الرئيسان اللذان يحتويان على القباب الرصاصية والذهبية. وقد التفت الأردن لاحقًا إلى هذه النقطة الشائكة. لكن في كثير من الحالات، اقتحمت القوات الإسرائيلية باحات المسجد الأقصى، وتجنبت اقتحام مدخل المباني التي داخل المجمع، ومن ثم زعمت أن القوات الإسرائيلية لم تقتحم (المسجد الأقصى)؛ لذا وضعت السلطات الأردنية تعريفًا للمسجد الأقصى؛ على أنه مجمع المباني داخل الجدران، والذي يعرف أحيانًا باسم الحرم الشريف (الحرم القدسي الشريف). وفي اتفاقية وقع عليها كلّ من الأردن والسلطة الفلسطينية في 31 مارس 2013، عرف كلا الجانبين المسجد الأقصى على أنه الـ144 دونما[7]، الذي يضم الجامع القبلي وقبة الصخرة وكل ما فيه من المساجد والمباني والجدران والساحات والمناطق ذات الصلة فوق الأرض وتحتها، والأملاك الوقفية التابعة للمسجد الأقصى، بكل ضواحيه وحجاجه (...المشار إليه باسم: الحرم الشريف)[8].

ومع ذلك، تصر إسرائيل على تعريف المسجد الأقصى على أنه مبنى صغير، ففي وثيقة رسمية نُشرت في 14 نوفمبر 2014، عرفت إسرائيل المنطقة بأنها: "جبل الهيكل في القدس، حيث يقع المعبدان اليهوديان، هو أقدس موقع في اليهودية. وما يطلق عليه المسلمون الحرم الشريف، ويضم المسجد الأقصى، الذي يعدّ ثالث أقدس مكان في الإسلام، وقبة الصخرة (التي ليست مسجدا) ومباني صغيرة عديدة أخرى"[9].

ومع ذلك، اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو التعريف الأردني للمسجد الأقصى في قراره، (199EX /PX /DR.19.1 Rev) الذي صدر في أكتوبر 2016. وفي هذا القرار، رُبط مصطلح (المسجد الأقصى) بـ(الحرم الشريف)، في حين تم تجاهل مصطلح (جبل الهَيكل) تمامًا في نص القرار.

تصعيد الصدام حول المسجد

شهدت الانتخابات العامة الإسرائيلية في عام 2015 ظهور (مجموعات الهيكل) الراديكالية، التي حصدت في هذه الانتخابات 13 مقعدًا في البرلمان الإسرائيلي (ثم ارتفع عدد مقاعدها ليصل إلى 14 مقعدًا بعد استقالة عضو من حزب الليكود). إنّ هذه المجموعات تؤثر فيما يصل إلى 7 أعضاء في الحكومة الإسرائيلية، من بينهم وزير الأمن الداخلي، جلعاد أردان، الذي يدعم هذه المجموعات، وتصرح هذه المجموعات بعلانية عن رغبتها في فتح الأقصى أمام اليهود، ثم بناء معبدهم الثالث.

عمومًا، حتى قبل صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، حاولت إسرائيل مرارًا وتكرارًا تقاسم الإدارة داخل الأقصى من أجل تأكيد سيادتها[10] . فمثلًا في أكتوبر 2015، اقترحت إسرائيل، للمرة الأولى، استخدام أجهزة الكشف عن المعادن حول أبواب المسجد الأقصى لأسباب أمنية[11] . ومع ذلك، تراجعت عن هذه الخطوة بسرعة، نتيجة اندلاع أعمال الشغب في القدس ومعارضة الأردن. ثم ظهرت فكرة جديدة لوضع كاميرات مراقبة داخل المسجد الأقصى بين أكتوبر 2015 وأبريل 2016. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة جاءت من قبل الأردن، إلا أنه من الواضح أنها كانت منذ البداية فكرة إسرائيلية. ظهر هذا الاقتراح بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للمنطقة. ومع ذلك، أعرب أهل القدس عن رفضهم لهذه الخطوة، وسحب الأردن هذا الاقتراح، بعد أن تصاعدت المخاوف من التدخل الإسرائيلي المحتمل في المستقبل ووضع كاميرات مثبتة[12].

تبين هذه الأحداث أن أهل القدس كانوا دائمًا العقبة الرئيسة أمام أي محاولات إسرائيلية للتدخل في إدارة المسجد الأقصى. وهذا في الواقع يمكن أن يفسر الإجراءات الإسرائيلية القاسية تجاه أهالي القدس. إذ مُنِعت أعداد كبيرة من أهل المدينة من دخول المسجد الأقصى في كثير من المناسبات. وفي إحدى المرات مُنع مدير المسجد الأقصى ناجح بكيرات من دخول مكتبه في المسجد الأقصى في عام 2012، لما يزيد عن عام[13]. كما استهدفت إسرائيل مجموعة من المدنيين المعروفين باسم المرابطين[14]، الذين يقيمون داخل المسجد الأقصى خلال النهار من أجل الدفاع والزود عنه ضد الجماعات اليهودية المتطرفة. ففي سبتمبر 2015 حُظِر المرابطون. وأعقب ذلك، في نوفمبر 2015، حظر الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في إسرائيل، برئاسة رائد صلاح، الذي يُعدّ المورد الرئيس للمرابطين في الأقصى[15]. وقد تركت هذه التدابير المسجد الأقصى ضعيفًا وفي عزلة تقريبًا في وجه التدخل الإسرائيلي المتواصل في شؤون الأقصى.

إضافة إلى ذلك، تصاعد دور الشرطة الإسرائيلية في المسجد الأقصى أيضًا مع هذه العملية؛ إذ حضرت الشرطة الإسرائيلية في أثناء زيارات الجماعات اليهودية المتطرفة إلى المسجد الأقصى لحماية المسجد من الهجمات المحتملة لهذه الجماعات، أو المضايقات التي قد يتعرض لها المسلمون

من هذه المجموعات المتطرفة. لكن مع صعود اليمين المتطرف، ووجود جماعات الهيكل داخل البرلمان، غيرت الشرطة الإسرائيلية من هدف وجودها، وغيّرت مواقفها، فكانت مسؤولة عن حماية هذه الجماعات من المسلمين، وتأكيد أن هذه الجماعات الراديكالية لن تتعرض لمضايقات من قبل المسلمين في المسجد.

الحدث الرئيس

في ظل كل هذه الظروف، شهد يوم الجمعة 14 يوليو 2017 حادثًا كبيرًا، أطلقت فيه مجموعة من ثلاثة مواطنين عرب إسرائيليين من عائلة واحدة، هي عائلة جبارين، النار على رجال الشرطة أمام باب حطة، أحد أبواب المسجد الأقصى. شكل هذا الحادث تصعيدًا كبيرًا في الصراع على المسجد الأقصى. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يدخل فيها المسجد الأقصى دائرة العمل العسكري، وازداد التوتر بعد هذا الحادث غير المسبوق؛ حيث قررت إسرائيل إغلاق المسجد الأقصى، وحظرت أداء صلاة الجمعة للمرة الأولى منذ الاحتلال. ومنعت لمدة يومين جميع أعضاء سلطة الأوقاف الإسلامية من دخول المسجد، أو حتى رفع الآذان. ومن أجل تجنب الضغوط الدولية والاضطرابات الداخلية، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن المسجد الأقصى سيُعَاد فتحه تدريجيًّا في غضون يومين.

إنّ هجوم الجبارين شكّل تغييرًا في الإستراتيجية الدفاعية للفلسطينيين تجاه المسجد الأقصى. في الماضي، كان هناك تفاهم مشترك بين الفلسطينيين على تجنب أي عمل عسكري داخل المسجد الأقصى، على الرغم من استمرار الهجمات الإسرائيلية وفقدان أرواح العديد من المدنيين داخل المسجد[16] . وقد حافظ المسلمون على هذا التفاهم المشترك حول المظاهرات السلمية، وعدم استخدام سوى الحجارة في أي أعمال شغب ضد القوات المسلحة الإسرائيلية. غير أن الإجراءات الإسرائيلية ضد المرابطين وحظر الحركة الإسلامية- أطاحت بالآمال الفلسطينية في القدرة على الالتزام بالطرق المدنية لحماية مسجدهم من المواجهة الإسرائيلية. وأصبحت الشرطة الإسرائيلية، التي هاجمها الجبارين، جزءًا رئيسًا من اللعبة في القدس. عدّ المهاجمون الشرطة مسؤولة بشكل مباشر عن أعمال الجماعات الراديكالية الإسرائيلية في المسجد، وذلك ببساطة؛ لأن هذه الجماعات تتمتع بحماية مشددة من الشرطة. كما أنّ كون الجبارين من المواطنين الإسرائيليين أضاف عنصرًا آخر إلى المعادلة الجديدة. فأوضحت أن قضية المسجد الأقصى ليست قضية شعب القدس أو الضفة وحدهم. إنّ المهاجمين كسروا حاجزًا دائما بين العرب الإسرائيليين واستخدام القوة للتعبير عن معارضتهم للدولة التي يحملون جنسيتها. وهذا يفتح المجال أمام مناقشة واسعة حول العلاقة بين دولة إسرائيل ومواطنيها المزعومين.

حقائق جديدة

شهد يوم الأحد الموافق 16 يوليو 2017 تصعيدًا آخر في الأحداث عندما تفاجأ المسلمون بعربات إسرائيلية تنزّل ما فيها من بوابات حديدية، وبأفراد إسرائيليين يركبون أجهزة الكشف عن المعادن. حدث ذلك أمام ثلاثة أبواب رئيسة للمسجد الأقصى، هي: الأسباط والناظر والسلسلة، بينما ظلت الأبواب الأخرى مغلقة. ويبدو أن إسرائيل اعتقدت أن رد فعل الفلسطينيين سيقتصر على قبول الحقائق الجديدة، أو على الأقل دخول المسجد، ثم خوض معركة دبلوماسية في اليونسكو أو الأمم المتحدة، لكن رد الفعل الفلسطيني كان أكثر إثارة للدهشة؛ إذ رفض أعضاء الأوقاف والأهالي دخول المسجد الأقصى في إطار هذه الإجراءات الجديدة، وأعلنوا اعتصامًا أمام بوابة الأسباط... والمدهش أن إسرائيل لأول مرة منذ الاحتلال، ولمدة أسبوعين، كانت الطرف الذي يحاول إقناع الناس بدخول المسجد.

أهل القدس كانوا دائمًا العقبة الرئيسة أمام أي محاولات إسرائيلية للتدخل في إدارة المسجد الأقصى. وهذا في الواقع يمكن أن يفسر الإجراءات الإسرائيلية القاسية تجاه أهالي القدس

يشير الرفض الفلسطيني الواسع للإجراءات الإسرائيلية إلى إدراك الخطر وأبعاده السياسية. والنقطة الرئيسة التي يثيرها الفلسطينيون بشأن هذه الأبواب، هي أن جميع التدابير الجديدة الأخرى التي ينفذها الإسرائيليون- تنتهك الوضع الراهن. لذا فإن السماح بتنفيذ هذه الإجراءات الجديدة بدون معارضة كان سيعني القبول بسيادة إسرائيل الكاملة على الأماكن المقدسة في القدس من دون منازع. فإسرائيل ترغب في أن تكون المراقب الرئيس لأيّ تحرك داخل المسجد الأقصى وخارجه، ومن ثَمّ تصبح شريكًا رئيسًا في إدارة المجمع. على كل حال، نجح الفلسطينيون في التركيز على قضية الأبواب، لا على أيّ أعذار أمنية قدمتها إسرائيل. وعلاوة على ذلك، بدأت إسرائيل تركيب كاميرات ذكية داخل المسجد الأقصى وخارجه، كالذي اقتُرِح في عام 2016. وهذا أعطى انطباعاً بأن إسرائيل تستخدم حادث 14 يوليو ذريعة لفرض محاولاتها الفاشلة السابقة، وتنصيب نفسها شريكًا جديدًا في إدارة المسجد الأقصى.

إسرائيل تقع في أزمة (الهيمنة)

يمكن للمرء أن يدّعي أن رفض المسلمين الدخول إلى المسجد الأقصى، هو ما تمنته إسرائيل. لكنّ هذا الادعاء يتجاهل العديد من العناصر التي تؤثر في الوضع السياسي الإسرائيلي فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس. إذ لم تطالب إسرائيل أبدًا رسميًّا بإدارة المسجد الأقصى بمفردها. لأنها تدرك جيّدًا أن العالم لم يعترف بعد باحتلال القدس الشرقية وأماكنها المقدسة. تنص الفقرة 1 من المادة 9 من معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن على أن: "كل طرف سيتيح

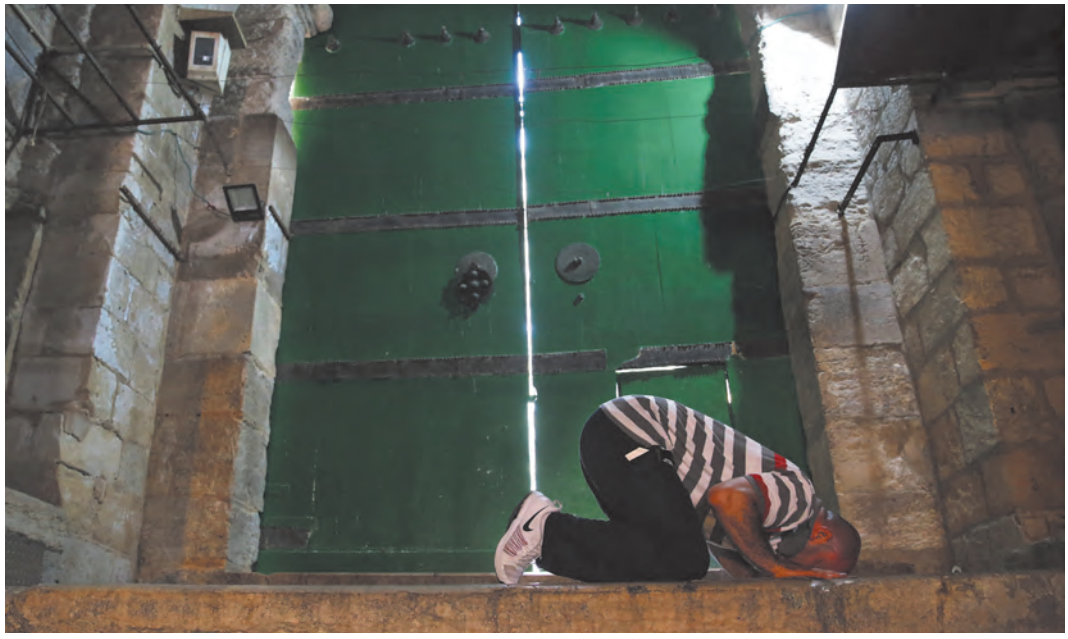

حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية"[17] . وقد أدى هذا الالتزام الإسرائيلي إلى محاولة إسرائيل إقناع العالم بأنها لا تريد سوى تقاسم إدارة المسجد الأقصى مع الأردن. وكما وُضِّح فيما سبق، حاولت إسرائيل أن تتلاعب بتعريف المسجد الأقصى باعتباره الجامع القبلي فقط. وهذا من شأنه أن يعطي إسرائيل ذريعة لتقاسم إدارة المجمع بكامله، مدعية أنه لا يمثل المسجد الأقصى. ومع ذلك، تجنّب الأردن وتعريف اليونسكو للأقصى هذه المسألة. أنّ رفض (المسلمين) دخول المسجد، في 16 يوليو، وضع إسرائيل في موقف حرج، إذ جعلها تبدو وكأنها السلطة الوحيدة المهيمنة من دون مبرر على المسجد، بدلًا من كونها شريكًا في إدارته.

وكذلك فضح الموقف الفلسطيني إسرائيل بوصفها قوة احتلال غير شرعية، تحرم المسلمين حقهم الشرعي في دخول أماكنهم المقدسة. كما كشف الاعتصام والتظاهرات الفلسطينية السلمية للعالم، في مقابل القمع الوحشي الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين- عن وجه إسرائيل القبيح. وتجلى هذا في يوم الجمعة 21 يوليو 2017م عندما قُتِل ثلاثة مدنيين فلسطينيين في القدس بالقرب من المسجد الأقصى. وقد حاولت إسرائيل تحويل الانتباه الدولي عن هذا الحدث بالتركيز على هجوم آخر وقع في ذلك المساء؛ حيث قُتِل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين على يد مهاجم فلسطيني في مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية، وتحديدًا حلميش. وبالرغم من أن هذا الهجوم وقع ضد مستوطنين مدنيين، إلا أنه وقع داخل مستوطنة غير قانونية. وهذا يدل على أن الهدف اختير وخُطِّط له بعناية، كي يكون في الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني. وقد غيّر هذا الحدث الخطاب من شرعية الهجوم إلى اتجاه آخر، بالتركيز على عدم

شرعية المستوطنات في الضفة الغربية نفسها. ومن ثَمّ لم تتمكن إسرائيل من استخدام هذا الهجوم كما كانت تأمل، وعُدّ ردًّا مباشرًا على ما يحدث في القدس، وهو ما زاد من الضغوط على الحكومة الإسرائيلية.

وبناء على ما سبق، يمكن فهم المدى الذي وجدت إسرائيل نفسها فيه في أزمة بسبب أفعالها. إنّ إسرائيل حاولت إقناع العالم بأن إجراءاتها الجديدة لم تكن تستهدف الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، بل فقط لزيادة الأمن. ومع ذلك، لم يكن هذا الادعاء مقنعًا، وحتى نهاية الأحداث، حاولت إسرائيل باستمرار فرض حقائق جديدة. إذ وضعت إسرائيل بعد تركيب أجهزة الكشف عن المعادن الجديدة كاميرات جديدة، ثم جسورًا معدنية خارج المسجد الأقصى. كما حاولت إغلاق باب حطة بشكل كامل، حيث وقع هجوم 14 يوليو؛ لكن إصرار الفلسطينيين على إزالة جميع التدابير الإسرائيلية الجديدة أدّى إلى إخفاق كل هذه الخطط، وكشف عن الوجه الحقيقي للنوايا الإسرائيلية في انتهاك الوضع القائم، وفرض حقائق جديدة على الأرض.

أعمال الشغب على المستوى الدولي

في يوم 23 يوليو/ تموز حدث تطور آخر؛ حيث أطلق حارس أمن إسرائيلي في السفارة الإسرائيلية في الأردن، النار على اثنين من المواطنين الأردنيين فأرداهما قتيلين، أحدهما شاب يبلغ من العمر 17 عامًا. وطبقًا للرواية الإسرائيلية، فإنّ المراهق بعد أن رَكّب أثاث غرفة النوم في بيت أستأجره دبلوماسي إسرائيلي، هاجم الحارس بمفكّ، فأطلق النار عليه. وأصيب خلال الحادث أيضًا صاحب الشقة، وهو طبيب أردني، وادّعت إسرائيل أنه أصيب برصاصة خاطئة أودت بحياته[18].

أدى هذا الحادث إلى زيادة حدة التوتر، حيث عُدّ الهجوم مرتبطًا مباشرة بأعمال الشغب في القدس. وواجهت إسرائيل غضبًا متصاعدًا في محيطها، بالرغم من الردّ البارد للحكومة الأردنية على الحادث. إذ أفرجت الأردن عن الحارس الإسرائيلي في غضون 24 ساعة من وقوع الحادث، مدعية أنه دبلوماسي، ومن هنا فهو محصن من الخضوع للقضاء، وفقًا للمادة 31 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية[20]. غير أن النخب الأردنية والشعب رفضوا هذا التبرير، وعدّوه أحد الموظفين لا من الدبلوماسيين، ومن ثَمّ لا يتمتع بالحصانة من الوقوف أمام القضاء المدني والإداري. وقد ورد ذلك بوضوح في الفقرة 2 من المادة 37 من الاتفاقية[20]. وكان هذا بمثابة ضغط على الحكومة الأردنية في مواجهة الرأي العام في الأردن.

في المقابل، زاد رئيس الوزراء الإسرائيلي من حدة الغضب الأردني عندما كشف النقاب عن تسجيل مكالمة هاتفية بينه وبين حارس الأمن الإسرائيلي الذي ارتكب جريمة القتل بمجرد عبوره الحدود إلى إسرائيل. وفي اليوم التالي استقبل رئيس الوزراء حارس

الأمـن في مكتبـه في نفـس الوقت الذي جرت فيـه جنازة الضحيـة المراهق الأردني، مما زاد مـن غضـب الشـعب في الأردن. وكان عـلى الأردن أن يخفف من غضب شـعبه من خلال ممارسـة المزيد من الضغوط على إسرائيل بشـأن المسـجد الأقصى. فانتقد الملك الأردني عبد الله الثـاني تعامل رئيس الوزراء الإسرائيلي مع حادث إطلاق النار في الأردن. ثم أصدرت المحكمـة الملكية بيانًا قالت فيه: إن المتحدث باسـم الملـك طالب رئيس الوزراء الاسرائيلي بإزالـة جميـع الإجراءات الأمنيـة الجديدة في الأقصى. ومـع ذلك، يبـدو أن ترحيب رئيس الـوزراء الإسرائيلي بحـارس الأمن، كان يهـدف في الواقع إلى تخفيـف الضغط الداخلي في إسرائيـل. إذ أراد بنيامـين نتانياهـو أن يهيّئ الإسرائيليـين لقبول قرارته التي كان سـيطبقها بعـدثلاثـةأيـام.

إنّ إسـرائيل حاولـت إقنـاع العالم بأن إجراءاتهـا الجديدة لم تكن تسـتهدف الوضـع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، بل فقـط لزيـادة الأمن. ومع ذلك، لم يكن هذا الادعاء مقنعًا

أثبـت هجـوم (حلميـش)، وإطلاق النار في سـفارة إسرائيـل في الأردن، أن أعمال إسرائيـل العنيفة وضعت المنطقـة كلهـا عـلى وشـك انتفاضـة ثالثة. وكانـت هذه العوامـل هي الأسـباب الرئيسـة التي جعلـت الحكومة الإسرائيلية تتراجع وتلغي إجراءاتها الجديدة في المسـجد الأقصى وحوله، بدءًا من إزالة جميع أجهزة الكشـف عن المعـادن والكاميرات صباح يوم 27 يوليو، وانتهاء بفتح باب حطة يوم الجمعة 28 يوليو.

رد الفعل الدولي

خلال أسـبوعَي الأزمة، لم يُسمَع أي صوت داعم لمحاولة إسرائيل الأخيرة بفرض حقائق جديـدة في المسـجد الأقصى، وربما يكون هذا بسـبب عدم اعتراف المجتمـع الدولي بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية والمسـجد الأقصى. وفي 25 يوليو، شـددت اللجنة الرباعيـة للـشرق الأوسـط التي تضمّ روسـيا والولايات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي والأمم المتحـدة، في بيـان لها عـلى أنه "يجب عـلى إسرائيل والأردن العمـل معًا من أجـل تخفيف حدة التصعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الخاص للأردن المعترف به في معاهدة السـلام مع تل أبيـب"[21]. وقالت جامعة الدول العربية: إن إسرائيل "تلعب بالنار"، وعدّ الرئيس التركي هذه الإجراءات الجديدة "إهانة للعالم الإسلامي"[22].

وقـد خرجـت مظاهرات ضخمـة في العديد من الدول الإسـلامية، مثـل ماليزيا والأردن وتركيـا وإندونيسـيا وغيرهـا من الـدول، واحتج المسـلمون في أوربا والولايـات المتحدة على الإجـراءات الإسرائيليـة في أكثـر من 40 مكانًـا. إنّ رد الفعـل على هذه الأزمـة كان أبعد من الخيال الإسرائيلي، وساعد هذا بدوره على إجبار إسرائيل على التراجع.

بعد الأزمة

لاشك في أن إسرائيل شعرت بالهزيمة في نهاية الأسبوعين بعد أعمال الشغب، وقد اتهم العديد من سياسيي اليمين الإسرائيلي رئيس الوزراء بالرضوخ للفلسطينيين، كما أنّ استطلاعًا للرأي كشف أن 77 في المئة من الإسرائيليين شعروا بأن حكومتهم رضخت، وكان يجب عليها الإبقاء على أجهزة الكشف عن المعادن. كما أظهر الاستطلاع أن قرارات رئيس الوزراء نتنياهو لم تكن صائبة، وأضرت بشكل كبير بالطريقة التي تعامل بها مع الأزمة[23]. ودعت جماعات الهيكل الراديكالية 5000 إسرائيلي لاقتحام المسجد الأقصى في يوم (تيشا باف)[24] في 1 أغسطس 2017. ومع ذلك، استطاعت فقط حشد ما لا يزيد عن 1080 لاقتحام المسجد في ذلك اليوم، وهذا يعدّ إخفاقًا آخر في جدول الأعمال الإسرائيلي. وبالرغم من هذا الإخفاق الإسرائيلي في الحشد، إلا أن هذا العدد يمثل أكبر عدد من اليهود يدخل المسجد الأقصى في يوم واحد منذ الاحتلال[25].

وخلال أسبوعَي الاعتصام، ظهرت قيادة عامة جديدة في القدس، إذ وقف العلماء على هيئة قادة للمجتمع الذي بدوره، أصر على مطالبه، وفرض رأيه على قيادته. وفي مناسبات قليلة، اضطرت القيادة العلمية في القدس إلى تغيير رأيها لاتباع الروح العامة. فمثلًا في يوم الخميس الموافق 27 يوليو، كان العلماء على وشك الدخول إلى المسجد من باب الأسباط، لكنهم اضطروا إلى تغيير قرارهم، وأصروا على دخول المسجد من باب حطة، كما أراد الناس. وعلاوة على ذلك، فإن غياب السلطة الفلسطينية، وأي هيئات تمثيلية سياسية رسمية أخرى، جعل المجتمع المحلي حرًّا في تحديد خياراته ومطالبه، ولم يتركوا أي فرصة للسياسيين لتخفيف الحصار الشعبي. لكن بعد انتهاء الأزمة، ظهرت بعض المبادرات السياسية، للقفز على إنجاز أهل القدس. فعزا البيان الرسمي للمحكمة الملكية السعودية انتهاء الأزمة إلى ملك المملكة العربية السعودية[26]. وظهرت ادعاءات مماثلة من الأردن والسلطة الفلسطينية وحتى مصر. وعُدّ ذلك محاولة يائسة للتقليل من حجم إنجاز الشعب الفلسطيني؛ لذا يمكن القول إن بعض الأنظمة العربية قد تشعر بالتهديد من أي إنجاز شعبي، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى انتشار فكرة الإرادة الشعبية، كما حدث بعد الثورة التونسية في 2010.

ماذا بعد ذلك؟

إنّ هذه الأزمة ألقت بظلال ثقيلة على مستقبل المنطقة؛ فعلى الجانب الإسرائيلي، يمكن أن تؤدي هذه الأحداث إلى عواقب خطيرة جدًّا قد تتسبب في سقوط نتنياهو، وإذا حدث ذلك، فإن المزاج العام الإسرائيلي سيأتي بحكومة أكثر تطرفًا. ووفقًا لاستطلاعات الرأي التي تلت الأزمة، لا توجد أي فرصة تقريبًا للجناح اليساري الإسرائيلي بالفوز بأي انتخابات قادمة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مجموعات الهيكل الراديكالية سوف تستمر في القيام بأنشطة

داخـل المسـجد الأقصى، مع العلم أن قدرتها على جمع الحشـود لن تتجـاوز 1000 إلى 1500 شـخص في المسـتقبل القريب. لذلك، من المتوقع أن تحاول هذه المجموعات كسـب المزيد من السـلطة سياسـيًّا، من خلال محاولة كسـب دعم المزيد من أعضاء الحكومة إلى جانبهم، وليس من بين الجمهور الإسرائيلي.

أما بالنسبة للشعب الفلسطيني في القدس، فقد كشفت هذه الأزمة عن العديد من عناصر القـوة، فالمجتمع قادر على تنظيم نفسـه في أي وقت، ويمكن أن يولّد قيـادة دائمًا، ومن المتوقع أيضًا أن تزيد سلطة الاحتلال الإسرائيلي من ضغوطها على أهالي القدس في المستقبل القريب، وهـذا قـد يجعل الشـعب مدفوعًا نحو المـضي قدمًا في تحـدي الاحتلال. وهو الأمـر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عصيان مدني أو حتى انتفاضة ثالثة، التي يمكن أن تضع إسرائيل في موقف حرج، علمًا أن ضمّ اسرائيل للقدس الشرقية غير معترف به دوليًّا.

إنّ قضيـة الأماكن المقدسـة في القدس عـادت إلى عناوين الصحف في غضون أسـبوعين. ولا يهـّم كـم من الوقت يلزم لكي تهدأ هذه القضية، إلا أنها لاتـزال إحدى أهم قضايا الشرق الأوسـط، ولاشك أن المنطقة التي تبلغ مساحتها 144 ألف متر مربع يمكن أن تكون مفتاحًا لزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. إنّ هذه الأزمة أعادت قضية المسجد الأقصى إلى بداياتها؛ أي أن مواجهة الأقصى باهظة الثمن، ولن تتحمل إسرائيل هذا الثمن الباهظ.

الهوامش والمصادر :

1. A. L. Tibawi. "Religion and Educational Administration in Palestine of the British Mandate". Die Welt des Islams. Vol. 3. Issue 1 (1953). p. 4
2. محسن محمد صالح (الطريق إلى القدس). بيروت: مركز الزيتونة. 2012. ص142
3. The Al-Buraq Wall - The Western Wall of al-Aqsa: Report of the international Commission appointed by the British Government in 1930 and approved by the Council of the League of Nations in 1931: International document. (Dunblane: IRAP. 1999). p.98
4. انظر مؤسسة القدس الدولية. ورقة معلومات حول المسجد الأقصى والمخاطر المحدقة به.-See al Quds International Institution. Waraqat Ma'lūmāt Ḥawla al-Masjid al-Aqṣāwa al-Makhāṭir al-Muḥdiqah Bih. Retrieved on August 6. 2017. from http://www.alquds-online.org/items/896
5. Terry Rempel. "The Significance of Israel's Partial Annexation of East Jerusalem". Middle East Journal. Vol. 51. No. 4 (Autumn. 1997). p. 526
6. معاهدة السلام بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية. وزارة الخارجية الإسرائيلية Treaty of Peace between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan. Israel

Ministry of Foreign Affairs. Retrieved on August 6. 2017. from http://mfa.gov.il/Style%20Library/AmanotPdf/007287.pdf.. p.10

7. يساوي (الدونم) مساحة 1000 كيلو متر مربع.

8. اتفاق أردني فلسطيني للدفاع عن المسجد الأقصى. الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني -Jordanian Palestinian Agreement to Jointly Defend al-Masjid al-Aqsa. King Abdullah II of Jordan Official Website. Retrieved on August 6. 2017. from https://kingabdullah.jo/en/news/jordanian-palestinian-agreement-jointly-defend-al-masjid-al-aqsa

9. Behind the Headlines: Jerusalem's Temple Mount. Israel Ministry of Foreign Affairs. Retrieved on August 6. 2017. from http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Issues/Pages/Jerusalem-Temple-Mount-12-Nov-2014.aspx

10. في يناير 2002، انهار جزء من الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى، وأصرت إسرائيل على أن تشارك في تجديده، إلا أن الأردن رفض، وأصر على أن إسرائيل يجب أن تظل بعيدة عن التدخل في هذه العملية. وحدث الشيء نفسه في مارس 2007 عندما بدأت إسرائيل فجأة في هدم مدخل باب المغاربة، إلا أنها اضطرت إلى التوقف تحت ضغط شديد من السلطات الأردنية إلى جانب ضغط أهالي القدس والأقلية العربية داخل إسرائيل. وفي أكتوبر 2012، حاولت إسرائيل بناء جسر هيكلي معدني قوي يؤدي إلى باب المغاربة من الحي اليهودي الحالي، إلا أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي اضطر إلى وقف المشروع؛ بسبب الغضب الشعبي الشديد في القدس وفي الأردن.

11. أكثر من 109 اعتداءات وانتهاكات بحق المقدسات، الحدث، Akthar min 109 I'tidā'āt waIntihākāt biḥaq al-Muqaddasāt. al-Hadath. Retrieved on August 8. 2017. from http://www.alhadath.ps/article/25818/index.php

12. انظر هشام يعقوب، التقرير: حال القدس السنوي 2016، (بيروت، مؤسسة القدس الدولية 2017)، ص127. See Hisham Ya'qoub (ed.). al-Taqrīr al-Sanawī Ḥāl al-Quds 2016. (Beirut: al-Quds International Institution. 2017). p. 127

13. اقتحام منزل مدير المسجد الأقصى، وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا-Iqtiḥām ManzilMudīr al Masjid al-Aqṣā. Palestinian News and Information Agency WAFA. Retrieved on August 8. 2017. from http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=DdG5Dqa60729455 4240aDdG5Dq

14. مصطلح (المرابطون) يعني عادة (الصامدون)، وهو يشير إلى مجموعات من الشباب والنساء الذين يقيمون في المسجد الأقصى خلال النهار من أجل الدفاع عنه ضد الجماعات اليهودية المتطرفة.

15. هشام يعقوب، التقرير: حال القدس السنوي 2016، ص27، Hisham Ya'qoub. al-Taqrīr al-SanawīḤāl al-Quds 2016. p. 27

16. اقتحمت إسرائيل المسجد ثلاث مرات في أثناء أداء الصلوات: أولها في 8 أكتوبر 1990، نتيجة محاولة إسرائيلية لاقتحام المسجد ووضع (حجر الأساس) للهيكل الثالث، وقتل حينها 21 مدنيًّا فلسطينيًّا داخل المسجد على يد القوات الإسرائيلية. وكان الاقتحام الثاني في 23 سبتمبر 1996، بسبب فتح الحكومة الإسرائيلية نفقًا تحت الجدار الغربي للمسجد الاقصى. وقتل في ذلك اليوم 3 فلسطينيين. وكان ثالث هجوم على المسجد في 29 سبتمبر 2000، بعد يوم واحد من اقتحام إريل شارون، رئيس المعارضة الإسرائيلية في ذلك الوقت، المسجد الأقصى، وقتل حينها خمسة فلسطينيين داخل المسجد. وكان هذا الحادث بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ولم تكن هذه الهجمات هي الوحيدة التي وقعت داخل المسجد الأقصى، والتي ارتبطت بالحكومة الإسرائيلية، بل وقعت هجمات فردية أخرى داخل المسجد ولم تتوقف بدءًا من حريق المسجد الأقصى المتعمد في 21 أغسطس 1969 من قبل متطرف إسترالي.

ثم لاحقًا هجوم الجندي الإسرائيلي ألان غودمان، الذي هاجم القبة وقتل اثنين من المسلمين في 11 أبريل 1982.

17. اتفاقية السلام، ص9

18. Elad Benari. Israel to compensate Jordanian who was accidentally killed. Arutz Sheva. Retrieved on August 12. 2017. from http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/232985

19. Vienna Convention on Diplomatic Relations. United Nations. Retrieved on August 8. 2017. from http://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/conventions/9_1_1961.pdf. p. 9

20. نفس المصدر، ص-11 12

21. UN envoy: al-Aqsa crisis must be resolved by Friday. Aljazeera Network. /07/Retrieved on August 8. 2017. from http://www.aljazeera.com/news/2017 envoy-al-aqsa-crisis-resolved-friday-170724181345156.html

22. نفس المصدر

23. Gil Hoffman. 77% Say Netanyahu Gave in on Temple Mount Metal Detectors. The Jerusalem Post. Retrieved on August 8. 2017. from http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/77-percent-say-Netanyahu-gave-in-on-Temple-Mount-metal-detectors-500760

24. تيشاباف يمثل ذكرى تدمير الهيكل في التقويم العبري.

25. See: It was Palestinians who foiled Israel's Jerusalem scheme. The Jordan Times. Retrieved on August 8. 2017. from http://jordantimes.com/news/local/it-was-94-%80%99s-jerusalem-scheme-%E2%80%palestinians-who-foiled-israel%E2 safadi

26. Royal Court: The King's efforts with a number of world leaders on Al-Aqsa are culminated with success. Saudi Press Agency. Retrieved on August 8. 2017. from http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1651528